



وتبقى اللامركزية مطلباً ملحاً لمصر النهضة

أما وقد أصبح لمصر رئيساً منتخباً يمتد تكليفه ومسئوليته دستورياً ليشمل كل المصريين سواءً من قالوا له نعم أو من قالوا له لا . الأمر يستوى الآن فى أن له حق الولاء من الشعب بالكامل وتقع عليه المسؤولية الرعوية قبل هذا الشعب على إمتداد الرقعة الجغرافية لبلادنا الغالية . وعلى المؤسسات والقوى الوطنية – المجتمعات الصناعية والإنتاجية أن تقف خلفه داعمة له ومتكاملة معه فى الحفاظ على المصالح الوطنية سواء على جانبها المادى او المعنوى متوحدين خلف الهدف الأسمى ألا وهو بناء مصر النهضة . مصر الحديثة . مصر الأمل . مصر المستقبل .

ويعنى لى فى هذا المقام أن أطرح موضوع اللامركزية فى الإدارة والإقتصاد كأحد الروافد الهامة ذات الأولوية المتقدمة واللازمة لتحول الدولة إلى دولة ناهضة حديثة تلحق بالدول المطبقة لنظام اللامركزية والذي وفر لها قوة داعمة لإنطلاق إقتصادياتها نحو حلقات النمو المتتابعة .

والأمر ليس بخاف من ان التحول إلى النظام اللامركزى فى الإدارة والإقتصاد ليس بالأمر الهين أو البسيط ، فالأمر يحتاج للجرأة والشجاعة والإصرار على تحمل الأعباء المادية اللازمة لإحداث التغيير فى بدايته وفى دوران العجلة بعد هذا تخفيف عن تلك الأعباء المادية بل ما يتخطى ذلك من توليد لفوائض إيجابية تعود على الخزانة العامة المركزية وكذا الخزانة العامة للمحافظات المختلفة والتي ستتحول تدريجياً إلى وحدات إقتصادية متكاملة تتميز كل محافظة فيها بما حباها الله من إمكانيات طبيعية وثروات مختلفة توفر لها الإستثمارات وتجنى منها العوائد لتعيد إستثمار النجاح فى تحقيق مزيد من النجاح .

ومن مقومات النظام اللامركزى فى الإدارة أن كل محافظة تسدد للخزانة المركزية قيمة الخدمات التى تؤدى لها قومياً وتتحمل فاتورة تكلفة الخدمات التى توفرها لأبنائها داخل المحافظة، فمن الخدمات المركزية التى يؤدى عنها مقابل للخزانة المركزية خدمات السكة الحديد – البريد قوات الأمن المعارة لكل محافظة والتعليم والصحة إلى أن تستطيع المحافظات الإستقلال بجانب من تلك الخدمات وتوفيرها ذاتياً داخل المحافظة . كما أن النظام اللامركزى يتيح للمحافظات إقتضاء ميزانيتها من الخزانة العامة وتحصيل الضرائب ذاتياً داخل المحافظات وأداء جانب من



هذه الضرائب للخزانة العامة والتي على رأسها ضريبة المبيعات فهي من حق الخزانة العامة دون منازع ويمكن للمحافظات إقتضاء تكلفة تحصيل تلك الضريبة إذا تمت عن طريق موظفين تابعين لها وعلى نفقتها . كما أنه من حق المحافظات الإقتراض من الخزانة العامة أو البنك المركزي لإقامة مشروعات لها أهميتها مثل إقامة كبارى أو مد لخطوط سكك حديد داخل المحافظة على أن تسدد قيمة هذه القروض بنظام تحدده الحكومة المركزية . ينسحب حق الخزانة العامة على الموارد الجمركية بجميع أشكالها وتعدد منافذها الجمركية إلا أنه في حالة تنفيذ تحصيل الرسوم الجمركية عن طريق موظفين عموميين تابعين للمحافظات فإنه يحق للمحافظات المختلفة إقتضاء مقابل التحصيل بنظام تنظمه الحكومة المركزية هذا إيضاح موجز لمفهوم اللامركزية بجانب ما يخصها من إيرادات سيادية اخرى مثل قناة السويس وعائدات البترول والثروات المعدنية وغيرها .

هذا إيضاح موجز لمفهوم اللامركزية رأينا طرحه بصورة مبسطة دون ان نغفل وبتطبيق اللامركزية بمفهومها الإداري والإقتصادي سيتم الدفع بالمحافظات والمحليات التابعة لها في طريق التنمية والفكر الإستثمارى بحيث تعمل المجالس المحلية في غطار تنمية مجتمعاتها بفكر تنموى ذو عائد ملموس قابل للتحقيق مما سيحقق بالقطع امراً لم يكن محققاً من قبل ألا وهو التوزيع العادل للثروة والتوزيع العادل لفرص العمل وإقامة مجتمع الكفاية والعدل في إطار من يكافؤ الفرص الذى ننشره جميعاً .

ومن الأهداف التي توفرها اللامركزية إطلاق المزايا النسبية لكل من نقطة لنتميز بها على باقي المحافظات في سباق يحفز من قدرتها التنافسية مثال ذلك- تميز محافظات البحر الأحمر بتوليد طاقة الرياح وضخها في الشبكة القائمة بمقابل وتميز محافظة أسوان بتوفير الأسماك المجمدة المصنعة لكافة المحافظات الأخرى مما يوفر عائداً للمحافظة مقابل استعادة سعرية لباقي المحافظات . وكذا تميز مناطق زراعية بعينها بمحاصيل ذات جودة متميزة وتصنيع تلك الحاصلات وتوزيعها أو تسويقها دعماً لاقتصاد المحافظة والتي قد تعتمد في مراحل معينة بمنح إعفاءات ضريبية للاستثمار في نطاق المحافظة لبعض الأنشطة ذات الأولوية الاقتصادية للمحافظة المعنية .